احتفالية اليوم العالمي للإعاقة

تحت شعار المستقبل متاح للجميع

ديسمبر 2019

عرض: إيثار جمال *

أقام المجلس العربي للطفولة والتنمية في صباح يوم الثلاثاء 3 ديسمبر 2019 احتفالية اليوم العالمي للإعاقة تحت شعار المستقبل متاح للجميع، بالشراكة مع الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوي الإعاقة والتوحد، وبرعاية معالي الدكتورة غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي لشئون الإعاقة والمجلس القومي للمرأة. كان هدف الاحتفالية ترسيخ مفهوم الإتاحة بمختلف مجالاتها لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، وعرض جهود الشركاء في المجتمع المدني في مجال الإعاقة، وتوفير أطر مختلفة من الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الدمج والتنمية

بدأت كلمات الافتتاح بكلمة الأستاذة مها هلالى رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوي الإعاقة والتوحد، أكدت فيها أن اختيار الجمعية لموضوع المستقبل متاح للجميع جاء للتركيز على أهمية الإتاحة للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، ودعت لإعطاء الأولوية للمساواة والإتاحة للجميع اعترافاً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدمج والمشاركة في الحياة اليومية لمجتمعاتهم.

واستعرضت مبادئ تحقيق الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وبينها إزالة الحواجز الثقافية والاجتماعية وتسهيل الضوء على القدرات والإمكانات التي يتمتع بها الأشخاص ذوو الإعاقة، واستحدثت الدولة لسياسات وتشريعات تركز على مبدأ المواطنة والمساواة

* سكرتيرة تحرير المجلة.

وتكافؤ الفرص، وتعديل البيئات المادية والتكنولوجية لتناسب استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تبني مبدأ التصميم العام الذي يتضمن تصميم بيئات مادية وتكنولوجية جامعة ودامجة قابلة للاستخدام من أبناء المجتمع كافة.

وأضافت أن الشخص ذا الإعاقة جزء من المجتمع ويجب السماح له بالمشاركة في الحياة العامة من دون انفصال أو عزل.

وأكدت أن الإتاحة من أهم الحقوق التي اعتمدها الدول للأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها حقاً أصيلاً يفتح لهم طريق الوصول إلى حقوقهم في التنقل والصحة والتعليم والسكن الملائم وغيرها من الحقوق.

ثم تحدثت الدكتورة هبة هجرس- عضو مجلس النواب، مشيرة إلى أن تنمية ذوي الإعاقة تكون من خلال المجتمع بدمجهم في التعليم والعمل والصحة وكل القضايا، وهو ما يجب أن يقابله فعل قوي تجاه الإتاحة والتهيئات وتوفير وسائل مساعدة، وهو ما حققتة المبادرة التي نفذها المجلس القومي للمرأة واستمرت في عام الإعاقة، وهي مبادرة صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة التي جاءت من منظور الاقتناع بأن التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة بقاطرة التنمية يعني دمجهم وإتاحة كل الأماكن لهم، وأوضحت أن المبادرة بدأت في كل محافظة لإتاحة أكثر الأماكن ارتياداً من جانب ذوي الإعاقة، وتم تنفيذ المبادرة في - محافظات وهي مستمرة في - محافظات أخرى اليوم، وهكذا يساهم المجلس القومي للمرأة في دفع القاطرة وتيسير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتحدثت الدكتورة أشرف مرعي- أمين عام المجلس القومي للإعاقة عن التغيير الذي حدث في تناول قضايا ذوي الإعاقة، وكيف تطور منذ أعلنت الأمم المتحدة تخصيص يوم عالمي لذوي الإعاقة في عام 1992 فتزايد حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم بقبول الاختلاف وقدرة الآخرين على رؤية الإيجابيات، ومرّ الوعي بالقضية بمراحل بدأت بالشعور بالتعاطف، ثم تزايد صدى الصوت مع إطلاق العقد العالمي للمعاقين، وإقرار تشريعات تحفظ حقوق ذوي الإعاقة ليكون هناك سند قانوني يحفظها، وكيف تلت ذلك مرحلة أكثر تقدماً وهي التطبيق، وهو ما يزال في حاجة لجهود كبيرة وفعاليات كثيرة مثل فعالية اليوم لترسيخ الوعي بأن تنمية ذوي الإعاقة تعني تنمية المجتمع كله. وأشار إلى التغيير الذي يمكن لمسه في تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حين

أطلقت الأمم المتحدة في يونية الماضي إستراتيجية لدمج ذوي الإعاقة في سياساتها وأصبحت لها معايير تطالب الدول بالالتزام بها، وتتناول مثالا آخر وهو إصدار مجلس الأمن قراراً بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق النزاع المسلح. مؤكداً أن المنظومة العالمية تتجه لحفظ حقوق ذوي الإعاقة بشكل أكثر فاعلية.

وأكد ضرورة العمل على أن تزداد الاقتناعات بأهمية رفع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، ودمجهم، مع التأكيد على وجود تحديات في حياة كل الأفراد وبينهم ذوو الإعاقة؛ وبالتالي ليس شرطاً أن تكون لدى ذوي الإعاقة قدرات خارقة، وأن علينا أن نتقبل اختلافهم. ثم تحدث الدكتور حسن البيلاوي- أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية مؤكداً أن اليوم العالمي لذوي الإعاقة فرصة سانحة للعمل وفق شراكات من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذكاء الوعي بحال الأشخاص ذوي الإعاقة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يتواصل مع شعار "المستقبل متاح للجميع" سعياً نحو إقامة مجتمع شامل ومتاح للجميع إعمالاً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من أجل التنمية الشاملة المنصفة والمستدامة وفقاً للأهداف التنموية المستدامة 2030.

وأوضح أن المجلس أولى اهتماماً متعظماً بقضية تأهيل ودمج الأطفال من ذوي الإعاقة منذ بدايات تأسيسه، ودعم جهوده بسلسلة من البرامج والمشروعات الإستراتيجية التي استهدفت بالأساس إعمال حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، وتحقيق مبدأ الدمج وفق إمكاناتهم وقدراتهم، وتأكيد مبدأ عدم التمييز والمساواة، والعمل على توفير البيئة الآمنة لهم وحمايتهم من الإساءة، وصولاً إلى مستقبل أفضل.

وأشار إلى تواصل هذه الجهود، بتطبيق نموذج في التنشئة تحت عنوان "تربية الأمل"، يقوم على ثلاثة منطلقات أساسية وهي: النهج الحقوقي المتكامل، ونهج تنمية القدرات والمشاركة، ونهج إيقاظ الذات.

وبين أن المشروع الجديد الذي يواصل به المجلس جهوده في هذا المجال هو "أساليب الكشف والتدخل المبكر لمساندة الطفل العربي ذي الإعاقة في ضوء التطور العلمي والتكنولوجي"، والذي يستهدف تنمية ورفع الوعي بالأساليب والبرامج المناسبة للمراحل العمرية المختلفة لتعزيز فرص الكشف والتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة في البلدان

العربية، في ضوء التقدم التكنولوجي والتطور العلمي في عصر الثورة الصناعية الرابعة التي نتطلع إلى تمكين الطفل العربي منها.

ثم استعرض المهندس محمد رضا فوزي-مساعد أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية نموذج تنشئة الطفل العربي الذي يتبناه المجلس ويقوم على نهج حقوقي يهدف إلى تنمية وعي الطفل، وإيقاظ ذاته، وإطلاق طاقاته الإنسانية في التفكير العقلاني والإبداعي، وبناء قدراته المعرفية والمهارية والخُلقية في مجالات التعليم والأسرة وتنمية الدمج الاجتماعي، بما يحقق المواطنة الإيجابية للانطلاق نحو تأسيس مجتمع المعرفة القائم على العقلانية والتفكير الناقد والإبداع ومبادئ العدل الاجتماعي.

وأشار إلى أبرز القيم التي يهدف النموذج إلى إكسابها للطفل هي: التسامح والاحترام وحرية التعبير وحرية الاعتقاد والمعرفة، إلى جانب مهارات تفرضها متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ومنها التفكير النقدي والإبداع والتعاون والذكاء العاطفي.

ثم استعرضت دكتورة سهير عبد الفتاح، الخبيرة بالمجلس ومسئول ملف الإعاقة، جهود المجلس في مجال الإعاقة التي بدأت بالبرنامج المنزلي للتدخل المبكر لتدريب أمهات الأطفال المعاقين المنبثق عن برنامج بورتيج الأمريكي في عام ١٩٩١، وتبعه إصدار تقرير حول الإعاقة ومؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين في الوطن العربي، ودراسة بعنوان «الإعاقات الذهنية في مرحلة الطفولة» في عام ٢٠٠٢، ثم إقامة مؤتمر واجب المجتمع تجاه الطفل ذي الإعاقة في عام 2010.

وواصلت عرض المشروعات التي نفذها المجلس في السنوات الأخيرة وهي: مشروع "نحو بيئة آمنة لحماية الطفل العربي ذي الإعاقة من الإساءة"، ومشروع "دمج الطفل ذي الإعاقة في التعليم والمجتمع"، وأخيراً مشروع "التكنولوجيا المساندة لدمج الطفل العربي ذي الإعاقة في التعليم والمجتمع" الذي تمّ الانتهاء من تنفيذه هذا العام.

وقد هدفت المشروعات إلى تنمية الوعي الاجتماعي بالتعامل مع الطفل ذي الإعاقة، ودمجه في المجتمع، وإعداد كوادر قادرة على بناء قدرات المتعاملين مع الطفل ذي الإعاقة، ودعم قدرة الطفل ذي الإعاقة على حماية نفسه، وذلك من خلال توفير أدلة استرشادية وتدريبية وكتب للأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم.

وفي مداخلة للدكتور نبيل صموئيل- نائب رئيس مجلس أمناء المجلس العربي

للطفولة والتنمية، أكد حدوث تقدم في الاهتمام بحقوق ذوي الإعاقة، لكنه أضاف أن الموضوع يحتاج لكثير من العمل لتغيير الصورة الذهنية التي صارت جزءاً من الثقافة، وأن أماننا مشواراً طويلاً لتكون كل المؤسسات الاجتماعية والمدارس والمصالح متاحة لكل ذوي الإعاقة؛ ولكي يتمكنوا من القيام بدورهم باعتبارهم مواطنين، مؤكداً أن بناء القدرات وتكافؤ الفرص مهمان جداً في سبيل الإتاحة والدمج.

وعرض الأستاذ محمد الحناوي - المدير التنفيذي للجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوي الإعاقة والتوحد، جهود الجمعية في مجال الإتاحة التكنولوجية بإنشاء موقع وتطبيق كلامي، وهو برنامج تواصل للأشخاص البصريين فاقد القدرة على التواصل اللفظي يستخدم من خلال جهاز المحمول؛ ليساعدهم على التواصل مع من حولهم بسهولة، ويعتبر خطوة رائدة في إطار تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الدمج في عصر التكنولوجيا، ودعم التواصل للأشخاص ذوي الإعاقة سواء بشكل لفظي أو غير لفظي. واستعرض الفئات التي يهدف التطبيق إلى خدمتهم، وهم: ذوو اضطراب طيف التوحد وذوو الإعاقة السمعية وذوو الإعاقة البصرية وذوو اضطرابات النطق والكلام وفاقدو النطق من مختلف الأعمار، وقد تم تطبيقه والتدريب عليه في 24 محافظة، كما عرض مشروع فرصتي للتأهيل المهني لذوي الإعاقة الذهنية والتوحد الذي تنفذه الجمعية.

تقنيات عربية

وتضمنت الجلسة الثانية عروض شركاء المجتمع المدني في مجال الإتاحة بمختلف مجالاتها للأشخاص ذوي الإعاقة، بدأت بالأستاذ محمد خليفة، مجموعة خليفة للإلكترونيات استعرض خلالها تطبيقات وأنظمة خدمة المجتمع والأشخاص ذوي الإعاقة التي تعدها الشركة، وجهودها التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لتطوير التقنيات المساعدة باللغة العربية لتكون مناسبة للمجتمع العربي عامة والمصري خاصة، وبدأت بتحليل المشكلات التي تخص ذوي الإعاقة ووضع خريطة طريق لمجموعة من التقنيات والتطبيقات، وتعاونت في ذلك مع جهات متخصصة.

وعرض سمير علي من شركة Fritill المشروعات التي تنفذها الشركة لخدمة ذوي الإعاقة ومنها Majidah App، وهو منصة للتدريب والتأهيل وتوظيف الأشخاص ذوي

الإعاقة، وكيف تمكنت الشركة من إيجاد آلاف فرص العمل لأشخاص من ذوي الإعاقة بعد تدريبهم بما يناسب قدراتهم.

وعرض د. أحمد القباني مؤسس شركة VRA Peutic المتخصصة في تطوير البرمجيات العلاجية لتطبيق الواقع الافتراضي لعلاج صعوبات التعلم وصعوبات النمو، أنشطة الشركة، وأوضح أن التكنولوجيا الحديثة تتيح تصميم بيئات افتراضية ثلاثية الأبعاد تمكننا من خلال نظارة من الانفصال تماماً عن الواقع والعيش في بيئة افتراضية، وهي تستخدم في خلق محتوى ترفيهي، لكن تطبيقاتها الأخرى هي مجالات التعليم والتسويق والتعليم الطبي والتخطيط الجراحي وعلاج أنواع مختلفة من الرهاب واضطراب ما بعد الصدمات على سبيل المثال وغيرها من المجالات، وأثبتت مزايا متعددة في علاج اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه والشلل الدماغي. وهي توفر الكثير من الوقت وتحقق نجاحاً أسرع في تطوير قدرات الأطفال، وأوضح أن هذا هو مجال عمل الشركة حيث تقوم بتطوير برامج لتنمية المهارات الإدراكية والحركية للأطفال ذوي صعوبات التعلم واضطرابات النمو، وعرض منهج الشركة في التركيز على أنواع معينة من اضطراب فرط الحركة، وعمل وحدات برمجية بعد تحديد فئة مستهدفة ومرحلة عمرية محددة، على أساس علمي لتقييم قدرات الطفل؛ وبناء عليه يتم التعاون بين المبرمج والمعالج ليغطي البرنامج فجوة معينة في قدرات الطفل، ويقيس رد فعله وتطور قدراته من خلال مستشعرات حيوية يمكنها قراءة النشاط الكهربائي في دماغ الطفل، وتكييف ما يتم عرضه في الواقع الافتراضي بما يناسب قدراته.

وعرضت الأستاذة مريم هلال منسق برنامج التأهيل بالهيئة القبطية الإنجيلية، جهود الهيئة في مجال الإعاقة، وأوضحت أنها تعمل على ثلاثة مستويات؛ المستوى المحلي من خلال تقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مباشر، وعلى المستوى القومي من خلال المنتدى المصري للأشخاص ذوي الإعاقة وهو تشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات الإعاقة، وعلى المستوى الدولي أيضاً. وتعمل الهيئة من خلال التمكين والدمج وتفعيل قضايا وإستراتيجيات على المستويين المحلي والقومي من خلال التشبيك مع الجمعيات المعنية. فضلاً عن بناء القدرات لدى ذوي الإعاقة. وعرضت الدكتورة نشوى تركي من جمعية نداء لتأهيل الأطفال ضعاف السمع

وزارعي القوقعة والإعاقات المتعددة، أهداف الجمعية وجهودها في تدريب 120 إخصائياً على تأهيل الأطفال متعددي الإعاقة وذوي الإعاقة السمعية للمرحلة العمرية المبكرة، وفتح حضانات للأطفال ضعاف السمع في الأماكن التي تحتاج الخدمة خاصة في الصعيد، وأوضحت أن الجمعية تتولى تأسيس وتعيين تدريب الإخصائيين والإدارة وفقاً لمنهج نداء للتأهيل ومنهج وزارة التربية والتعليم.

كما أشارت إلى جهود الجمعية في توقيع مذكرة تفاهم مع أكاديمية بيركنز Perkins في أمريكا؛ لمنحها الجمعية الحق في ترجمة واستخدام البرنامج التدريبي للأكاديمية والتدريب عليه بواسطة أحد خبراءها بالتعاون مع إخصائيين من جمعية نداء. وأوضحت أن الجمعية قامت بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم لإعداد كوادر عاملة في مجال تأهيل الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة، ونجحت في فتح 10 فصول لمترجمي الإعاقة في 10 مدارس للمرحلة العمرية من أربع سنوات، وغيرها من الجهود التي أفادت حوالي 3000 من الأطفال ضعاف السمع تم تدريبهم وتأهيلهم لدخول مدارس التعليم العام، إلى جانب تدريب أسرهم والمتعاملين معهم والتوعية المجتمعية بشكل عام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأخيراً عرض يوسف هشام مسئول التطوير بمؤسسة حلم، الجهود التي نفذتها المؤسسة لتدريب وتطوير وتوظيف ذوي الإعاقة وضمان معدلات الاحتفاظ بهم في هذه الوظائف، وجلب الأدوات المساعدة اللازمة لكل فرد منهم لمساعدته في أداء وظائفه. وأضافت علا هشام من المؤسسة أنها تقدم تقييمات لأماكن العمل للتعرف على أوضاعها الحالية، ومدى مناسبتها لدمج ذوي الإعاقة، وتقديم في هذا الصدد الاستشارات اللازمة لإزالة الحواجز الخاصة بالمنشأة والحلول التي تكفل وصول الموظفين ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم، وتساعدهم على الاندماج الكامل في بيئة العمل والاستمرار فيها.